

المقاطعة العالمية للاحتلال

الاستراتيجيات والتأثيرات والتحديات

حسام شاكر

- مفاتيح استراتيجية
 - في تأثيرات المقاطعة
 - تحديات وعوائق
 - خيارات تطويرية
-

مفاتيح استراتيجية

نهضت مساعي المقاطعة ونزع الاستثمارات وفرض العقوبات مستحضرةً مداخل تفعيلٍ انطوت على أهمية استراتيجية، من قبيل:

1/ **تبني خطاب إنساني وقيمي ومبدئي واضح وميسر، مؤهل لأن يكون عابراً للثقافات والخصوصيات والبيئات، مع تضمينه خطوات ومطالبات محدّدة تحفز استجابات ممكنة في مجالات شتى.**

2/ **تعزيز جاهزية التصرف، المتمثل بتجسيد الالتزام القيمي والمبدئي والأخلاقي وتحويل المشاعر التضامنية إلى مواقف عملية، وتمليك الأفراد والجماهير والمؤسسات أدوات الفعل والتأثير التي تستشعر معها القدرة على الضغط والتأثير على الاحتلال.**

2/ **إدماج فلسطين والتضامن العملي معها في مجالات وحقول شتى، مع تطوير تفاعل عالمي مع قضية فلسطين. فمساعي المقاطعة ونزع الاستثمارات وفرض العقوبات تمتدّ عبر طيف واسع ومتنوع من المجالات والاختصاصات والحقول التي تعنى بها فئات المجتمع كافة، من المستثمرين والتجار ورجال الأعمال والموردين ومتاجر السلسلة والتجزئة، إلى القطاعات المهنية والوظيفية والتخصصية المتعددة، مروراً بالمتقنين والفنانين والأدباء والرياضيين والشخصيات العامّة، وكذلك المشرّعين وصانعي القرار على المستويات البرلمانية والبلدية ومجالس إدارة وهيئات عمومية في مؤسسات وهيئات متعددة أيضاً.**

3/ **استنفار استجابات مبدئية وقيمية وأخلاقية من الجمهور والأوساط والمؤسسات بالكفّ عن دعم مباشر أو غير مباشر لنظام احتلال ولانتهاكات يقترفها، حتى دون أن يقتضي ذلك تبني قضية فلسطين والتضامن معها. فنزع استثمارات صناديق تقاعد أوروبية من مؤسسة "إلبيت سيستمز" للصناعات العسكرية في فلسطين المحتلة لا يقتضي**

أن يصدر ذلك بالضرورة عن موقف تضامني مع فلسطين؛ وإنما يكفي فيه رفض الاستثمار في أدوات الحرب والعدوان مثلاً.

4/ إظهار تأثير السلوك على الواقع، بما يقضي بتحميل المسؤولية من وجهين: فسلوك التعاون مع الاحتلال يؤدي إلى تشجيع ودعم لانتهاكات، وسلوك الامتناع يعبر عن تمثّل مسؤولية مبدئية وقيمية وأخلاقية. ومن وجوه فعالية خطاب المقاطعة ونزع الاستثمارات وفرض العقوبات أن يُعزّز الوعي بأنّ الامتنال لا يعني مجرد الوقوف مع "شعب آخر" أو التضامن معه؛ وإنما هو أساساً تعبير عن التزام مؤكّد قيمي ومبدئي وأخلاقي واقع على الفرد والمجموع، فالموقف من الاحتلال هو اختبار لمنظومة قيم ومبادئ وأخلاقيات يُفترض أنّ المجتمعات تتبناها وتتباهى بها.

5/ استثمار قدرات المجتمع المدني وخبراته المتنامية، والعمل من خلال أدوات المجتمعات وأوساطها، مثل النقابات، والاتحادات الطلابية، والجمعيات العمومية للتعاونيات وصناديق التقاعد، والمجالس البلدية والنيابية، وتجمّعات الفنانين والمتقنين والأدباء، وناشطي مواقع التواصل الاجتماعي، وغيرهم.

6/ إدماج مشاهير وشخصيات عامّة وقادة رأي في جهود المقاطعة ونزع الاستثمارات وفرض العقوبات، خاصة وأنها شخصيات مستهدفة بمطالبات للكفّ عن التعاون مع فعاليات الاحتلال. ويؤديّ تجاوب هذه الشخصيات إلى تأثيرات مهمة في أوساط جماهيرها.

7/ كسب الأجيال الجديدة، وتعزيز التواصل عبر المنصّات الشبكية، بصفة مؤهّلة للتأثير المتنامي حتى مع إجماع الأوساط الإعلامية والسياسية والنخب التقليدية عن التفاعل الإيجابي مع مساعي المقاطعة ونزع الاستثمارات وفرض العقوبات.

8/ الدفع باتجاه المراجعة الأخلاقية لمشروعية علاقات التعاون والاستثمار، وتحفيز نقاشات مجتمعية في هذا الاتجاه، بما يضع الاحتلال ذاته موضع تساؤل.

9/ مباشرة مخاطبة جماهيرية ومؤسسية وتخصّصية، بصفة عامة ومفتوحة أحياناً أو موضعية ومحدّدة النطاق أحياناً أخرى، وفق مناحٍ تتحرّى تحقيق استجابات في نطاقات الفرد والمجموع والمؤسسات الخاصة والهيئات العامة والدول.

10/ التعويل على قوة الامتناع لدى الأفراد والشخصيات والجماهير والتجمّعات والمؤسّسات، فالانخراط في نبذ الاحتلال لا يتطلّب بموجب ذلك "فعلاً" بالضرورة وإنما قد يتحقّق "بالامتناع عن فعل". إنّ "السلبية" في هذا المقام، أي الامتناع، هي "إيجابية" بحدّ ذاتها. أي أنّ سلوك المقاطعة هو في أساسه إحجام، وهو ما لا يمكن محاصرته بالكامل، لأنّه ما من سلطة بوسعها إلزام مغنية نيوزيلندية شابّة (المغنية "لورد" مثلاً) بأن تُغني لمجتمع الاحتلال وعلى منصّته وقرب مستوطناته، وما من أحد بوسعه أن يُرغم مستهلكاً على شراء منتج محدّد من صناعات الاحتلال، وما من سلطة تقتدر على إلزام صندوق متقاعدین بالاستثمار في شركة تصنع أسلحة وذخائر فتاكة لجيش الاحتلال.

في تأثيرات المقاطعة

ثمة أخطاء منهجية تعترى محاولة قياس تأثير جهود المقاطعة ونزع الاستثمارات وفرض العقوبات، منها:

1/ استدعاء سؤال الجدوى: إنَّ السؤال عمّا إذا كان أسلوب معين هو مُجدٍ حقاً أم لا؛ يبقى سؤالاً إشكالياً، من وجوه عدة. فالاختيارات التضامنية والنضالية هي بحدّ ذاتها مواقف مبدئية أساساً، ومسألة الجدوى تركزّ بطبيعتها على البُعد الوظيفي والمردود التفاعلي لهذه الاختيارات، كما أنها قد تذهب إلى قياس الأثر بمنطق الأسلوب المتفردّ أو الأداة الواحدة، وهو منحى كفيّل بأن يهونّ من اختيارات متعددة لأنها قد تعجز منفردة عن إحداث فارق حاسم أو نوعي.

2/ الميل إلى "قياس الأثر" من خلال حصيلة الإنجازات العملية المتحققة في التجاوب مع دعوات المقاطعة ونزع الاستثمارات وفرض العقوبات؛ من شأنه أن يكتفي بهذا المجال دون ملاحظة تأثيرات أخرى لهذه الدعوات قد لا تتجلّى بوضوح أو لا تتمظهر بصفة مباشرة، فثمة تأثيرات متعددة المستويات لخطاب المقاطعة لا تتوقف عند حدود التجاوب العملي المباشر مع نداءاته.

3/ النظر إلى التأثيرات في النطاق الموضوعي المباشر، أي في مجال الاستجابة العملية لنداءات المقاطعة ونزع الاستثمارات وفرض العقوبات مثلاً، دون ملاحظة أنّ هذه النداءات هي في الوقت عينه مدخل لإبراز قضية فلسطين عموماً وبعض ملفاتها تفصيلاً، بما من شأنه أن يرفع من منسوب التفاعل معها.

ما نقتصره لتقدير تأثيرات جهود المقاطعة هذه، استحضار الأبعاد التالية:

1/ في مستوى الاستجابة العملية:

- أ/ لا تفعل خطابات المقاطعة وجهودها فعلها باستجابات عملية لها تقوم على الكف عن سلوك وحسب؛ وإنما بوجوه أخرى منها إبطاء تفاعل "إيجابي" مع الاحتلال أيضاً.
- ب/ تعزز خطابات المقاطعة وجهودها مواقف رافضي الاحتلال والمتضامنين مع الشعب الفلسطيني، ولها مفعول تثبيتي لاختياراتهم.
- ج/ تخفض مساعي المقاطعة منسوب الأمان المستقبلي للاستثمارات ووجوه التعاون القائمة مع الاحتلال، بما يضغط عليها باتجاهات تنبؤية.
- د/ يُستدل من مؤشرات معينة - شرط أن تكون موثوقة ومُدققة - على ما تحقّقه جهود المقاطعة ونزع الاستثمارات وفرض العقوبات من تأثيرات في الواقع، لكن دون أن تُعد هذه المؤشرات معبرة وحدها عن التأثيرات المنعقدة؛ وهذا أخذاً بعين الاعتبار ما سبق من نقاط.

2/ في المستوى المعنوي:

- أ/ تضغط خطابات المقاطعة وجهودها على الضالعين في التعاون مع الاحتلال وتفرض عليهم ضغطاً أخلاقياً وربما خسائر من الرصيد المعنوي أيضاً.
- ب/ تضغط هذه الخطابات والجهود على جمهور الاحتلال باتجاه الإحساس بنموّ النبذ العالمي المترتب على الاحتلال وانتهاكاته، علاوة على تأثيرها في الرشد المعنوي للشعب الفلسطيني والجهود المتضامنة معه.

3/ في مستوى الثقافة المجتمعية والعالمية:

أ/ تتأهل خطابات المقاطعة وجهودها لأن تترك تأثيرات متجددة باتجاه تطوير ثقافة نبذ الاحتلال في أوساط جمهورها وفي المجتمع المدني في بيئات تحركها، بما في ذلك ما يوصف بالمجتمع المدني العالمي.

ب/ إن خطابات المقاطعة وجهودها لا ينبغي أن تُقرأ موضعياً في نطاق اختصاصها المباشر؛ فهي بمثابة مدخل للتعرف على قضية فلسطين وإظهار التضامن معها واقتراح وجوه من التصرف العملي بموجب ذلك أيضاً. إن لهذه الخطابات والجهود تأثيراتها المؤكدة في تنمية الوعي بالقضية لدى أوساط وفئات حول العالم وتنمية روح الالتزام المبدئي والقيمي والأخلاقي المشفوعة بروح تصرف ومبادرة.

ج/ تتفاعل جهود المقاطعة ونزع الاستثمارات وفرض العقوبات مع نمو تفاعل الجمهور في شتى البيئات وعبر العالم وتطور آليات العمل والضغط والتشبيك في المجتمع المدني العالمي وعبر الشبكة، بما يبدو مؤهلاً لتعزيز الثقافة المجتمعية والعالمية في هذا الاتجاه، لكنها قد تواجه من هذا الباب أيضاً تحديات ضاغطة تحت تأثير جهود مناوئة تسعى إلى الضغط على المقاطعة ومحاولة وصمها مثلاً.

ما الذي يخشاه الاحتلال من جهود المقاطعة؟

أظهرت قيادة الاحتلال خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، ممثلة بحكومات متعاقبة قادها بنيامين نتنياهو، انشغالها الواضح بجهود المقاطعة، فأعلنت عن توجّهات مضادّة وصاغت استراتيجيات وخططاً وحملات وتحركات واتصالات بهدف محاصرتها حول العالم.

مما يُذكي خشية الاحتلال من جهود المقاطعة إدراكه مخزونات محتملة من فرص النجاح التي تنطوي عليها، وفعالية هذه الأساليب في الضغط والتأثير وحشد التضامن العالمي؛ من واقع خبرات تاريخية سابقة، خاصة مع استحضار نموذج جنوب أفريقيا. ثم إنّ فعالية أسلوب الامتناع الذي تقوم عليه المقاطعة تمثّل بحدّ ذاتها هاجساً مؤرّقاً للاحتلال، فالمقاطعة قد تؤتي أكلها حتى دون بذل جهود من الأوساط المقاطعة؛ فقد ينعقد التأثير بمجرد الكفّ عن أداء يتعاون مع الاحتلال.

إنّ المقاطعة، زيادة على ذلك، مؤهّلة بخطابها وأساليبها وتأثيراتها، أن تتخلّل أوساطاً عدّة في بيئات شتى حول العالم، وقد تصير ثقافة عامّة وتتدرج على هذا النحو لتفرض واقعاً ضاغظاً على الاحتلال، ولو كان ذلك في المستوى المعنوي وحده.

من الواضح أنّ المقاطعة، بموجب هذه الملامسات وسواها، كفيلة بأن تستثير قلق وجودياً مستقبلياً لدى الاحتلال، ومن شأنه أن ينظر إليها بمنظور القلق من المآلات لا من الواقع الراهن وحسب.

ثمّ إنّ المقاطعة تستعيد خبرة النبذ والعزلة. فقد واجه الاحتلال منذ قيامه نبذاً في محيطه وفي أوساط عدّة عبر العالم، واستشعر عزلته عن بيئات ومجتمعات وأوساط خارجية. معلومٌ أنّ تجاوز هذه الحالة كان أولوية واضحة لدى قيادة الاحتلال منذ منشئه، ومن الواضح أنه أحدث اختراقات متعددة وواسعة بدءاً من أواخر السبعينيات، وأحرز اعترافات رسمية وعملية به وتعاوناً مطّرداً من دول وأوساط كانت ممتنعة عن مثل ذلك

من قبل. تعمل مساعي المقاطعة ونزع الاستثمارات وفرض العقوبات في اتجاهات معاكسة لما يتحرّاه الاحتلال بشكل دؤوب من تجاوز مراحل العزلة السابقة. وتمسّ المقاطعة أيضاً بالطبيعة الاعتمادية التي لازمت هذا الاحتلال. فقد اتخذ كيان الاحتلال، أساساً، صفة اعتمادية على إسناد أوساط من العالم له، واستمرّ على هذا المنحى المُلازم لتجربته؛ بما يجعل دولته عالية على دعم وإسناد و"شراكات" خارجية سخية في مجالات عدّة، وكذلك الحال بالنسبة لمؤسساتها وقطاعاتها، وصولاً إلى مجتمع الاحتلال ذاته من الاستيطان إلى الحياة الأكاديمية والثقافية. تضغط اتجاهات المقاطعة على هذه الصفة الاعتمادية التي تبقى شريان حياة لا غنى عنه.

تحديات وعوائق

تواجه مساعي المقاطعة ونزع الاستثمارات وفرض العقوبات جملة من التحديات والعوائق، يعود بعضها إلى الجهود المناوئة، ومنها ما يرتبط بخصوصيات الواقع الفلسطيني، ويتعلق بعضها بظروف موضوعية عامة في بعض بيئات التحرك، علاوة على تحديات ذاتية تتصل بالأطراف والتشكيلات التي تتبنى نهج المقاطعة ونزع الاستثمارات وفرض العقوبات.

من التحديات والعوائق الماثلة في هذا الشأن:

1/ **الحملات المناوئة والجهود المضادة للمقاطعة** ونزع الاستثمارات وفرض العقوبات، بما في ذلك تفاقم مساعي الوصم والتقييد والحظر التي ينتهي بعضها بمقاطعة المقاطعين ومعاقبة المعاقبين، ويتجلى ذلك مثلاً في هيمنة الأدبيات المضادة للمقاطعة على ما يتعلّق بها في الفضاء الشبكي.

2/ **ضعف جاهزية بعض البيئات والمجتمعات للقبول بخطاب المقاطعة وجهودها**، وتأثير التباين في خبرات المجتمعات والبيئات وأوساط الجمهور على مدى التجاوب مع نداءات المقاطعة ونزع الاستثمارات وفرض العقوبات.

3/ **غياب المجتمع المدني الفاعل أو ضعفه في بعض البيئات**، بما يحدّ من فرص إيجاد شركاء محتملين مع جهود المقاطعة ونزع الاستثمارات وفرض العقوبات، علاوة على ضعف قدرات التفعيل، بالتالي، لأوساط مجتمعية معيّنة في هذه البيئات.

4/ **معضلة افتراق الخطابات والممارسات المحسوبة على الساحة الفلسطينية واضطرابها**، ومن ذلك بصفة خاصة سلوك الرسمية الفلسطينية في هذا الشأن خطاباً وممارسة؛ على الأقل بعدم التركيز على المقاطعة ونزع الاستثمارات وفرض العقوبات كأولوية تتطلب استنفار العالم والأوساط المتضامنة مع فلسطين، علاوة على مواقف وتصريحات تشي بخذلان الرسمية الفلسطينية للجهود المبذولة في هذا الحقل. كما تأتي في هذا السياق بعض الممارسات الاقتصادية المحسوبة على الساحة الفلسطينية التي قد تساهم

بوعي أو بدون وعي في "غسيل منتجات الاحتلال" أو بدخول منتجات الاحتلال في موادها الأولية مثلاً.

5/ تأثير التدهور الطبيعي المحسوب على العالم العربي، وهو ما يضغط بتأثيرات تحت المقولة المضللة "إن كان العرب فعلوها لم لا نفعها نحن". ولا شك أنّ هذا التدهور له انعكاسات شتى سلبية.

6/ صعوبات في التحقق والتثبت من علامات وشركات، وتشابك علاقات استثمارية واقتصادية معيّنة بمقتضى الطابع المتشابك للنشاطات الاقتصادية والمالية.

7/ التأثير المعنوي السلبي لبعض ما تبدو "إنجازات" تجارية واقتصادية واستثمارية وعلى مستوى العلاقات الثقافية والأكاديمية وغيرها أحرزها الاحتلال، خاصة مع حرص قيادة الاحتلال على إظهار عدم جدوى المقاطعة ونزع الاستثمارات وفرض العقوبات وتثبيط إرادة الفاعلين فيها، رغم أنّ القيادة ذاتها تصنّف هذه الجهود في مرتبة المخاطر والتهديدات.

8/ إحساس بعض البيئات بأنّ المقاطعة ونزع الاستثمارات وفرض العقوبات تنطوي على مخاطرة بمصالحها الفعلية أو المتوهّمة أيضاً، ومن ذلك خسارة تبادلات تجارية، أو الحرص على التعاقد مع أنظمة محددة ينتجها الاحتلال.

9/ بعض مظاهر الضعف الذاتي والقصور في الأداء التي تعتري تشكيلات تتبنّى المقاطعة ونزع الاستثمارات وفرض العقوبات، ومن ذلك ضعف جهود التهيئة اللازمة لبعض التحركات، وانغلاق بعضها في نطاق تشكيلها المخصوص أو توقعها في أوساط مجتمعية محددة، أو ارتفاع منسوب "الأدلجة" لدى بعضها الآخر بما يحدّ من تفاعل الجمهور معها.

10/ المضامين المرتبكة والمربكة في بعض نداءات المقاطعة بما في ذلك أساليب مُربكة وحملات محبوكة لتضليل جهود المقاطعة ذاتها، ويدخل في ذلك اتجاه لتزييف بعض نداءات المقاطعة وموادها الإعلامية ببتّ مواد تستهدف منتجات وعلامات غير داخلة أساساً في قوائم المقاطعة المؤكدة أو استهداف علامات مجموعات تجارية كبرى تنتبع الواحدة منها عشرات العلامات التجارية؛ بما يقضي باستحالة الاستجابة العملية معها،

وهذا بصرف النظر عن صحّة إدراج هذه العلامات في نداءات المقاطعة أيضاً. وعادة ما تتبادل الأوساط المتعاطفة مع فلسطين هذه المواد المضلّلة وقد لا تجد كبحاً كافياً لتفشيها. 11/ ضعف العمل التخصصي وموارد المعلومات الموثوقة التي تتطلبها جهود المقاطعة ونزع الاستثمارات وفرض العقوبات، وهذا بتأثير: غياب المراكز المتخصصة، وضعف اشتغال صحافة التحقيقات في هذا الحقل، وحرص الاحتلال ومؤسساته على تورية نشاطات وتعاقبات، وتكريس ثقافة طمس المنشأ بأساليب "غسيل منتجات الاحتلال".

خيارات تطويرية

1/ تعزيز الطابع الجماهيري للحالة:

تحتاج مساعي المقاطعة ونزع الاستثمارات وفرض العقوبات إلى مزيد من نقل الحالة إلى الجماهير، والحذر من النزوع إلى التقمص المؤسسي التقليدي للتحركات. على الحالة أن تتمظهر من الجماهير وإليها، بصفة متجاوزة للمؤسسات قدر الممكن، بما يخفف النزعة الاعتمادية على أدوار مركزية ويطلق مخزونات التفاعل الجماهيري من أوساط شتى، علاوة على تأثير ذلك في إضعاف محاولات الحصار والمناوأة.

مما يقتضيه ذلك:

أ/ التوسّع في أسلوب التطبيقات المفتوحة: تملك تطبيقات التفاعل المفتوحة جماهير غير محددة خيارات التصرف وفق إرشادات فعّالة، ومن شأنها تطوير ثقافة الاستجابة الذاتية لدى الجمهور في التفاعل، بصفة مستقلة عن توجيه مركزي. إنها تملك الجمهور، من الأفراد والتجمّعات والمؤسسات، أفكاراً للفعل المُتاح والمؤهل لإحداث تأثيرات ضاغطة.

ب/ أن تسعى جهود التشكيلات المتخصصة بالمقاطعة ونزع الاستثمارات وفرض العقوبات إلى تطوير طرائق الفعل المقترحة وتكتيكاتها، فتكون بمثابة عقل جمعي ومحفّز تفاعلي، وأن تحذر في الوقت ذاته من أن يقتصر التفاعل عليها أو أن يرتبط التفاعل بها وحسب.

ج/ تنمية ثقافة جماهيرية ومجتمعية باتجاه المقاطعة ونزع الاستثمارات وفرض العقوبات بصفة إجمالية عامّة، وأخرى تفصيلية في مجالات مخصوصة.

2/ تطوير مفاهيمي:

إعادة تقويم "سؤال الجدوى"، ومنه تأكيد أنّ "المقاطعة موقف مبدئي وأخلاقي" بصفة مستقلة عن محاولة تسويغه بمردودات عملية. فحتى وإن لم تكن "المقاطعة" مجدية كما قد يُحسَب؛ فإنها تعبير لا غنى عنه عن التزام مبدئي وقيمي.

3/ تطوير الخطاب:

على جهود المقاطعة ونزع الاستثمارات وفرض العقوبات أن تسعى إلى إحداث تطوير في خطابها بما يراعي تحولات الواقع وتراكم الخبرات وتطورات الاستجابة وتضافر التحديات والاتجاهات المناوئة لها أيضاً. من وجوه تطوير الخطاب، مثلاً:
أ/ استثمار الخطاب الدولي والاتجاهات العالمية، ومنها مثلاً بحث خيار التركيز على مفهوم "العقوبات" باعتبارها أظهر في ارتباطها بسلوك الاحتلال ذاته وأنها اتجاه قائم في السياسة الدولية.

ب/ من وجوه تطوير الخطاب مثلاً التركيز على الحقّ في التنصّل من المسؤولية عن المشاركة غير المباشرة في الانتهاكات، بمعنى أنّ من لا يقاطع يُخشى من تحمّله مسؤولية ما - ولو كان ذلك في المستوى المبدئي والأخلاقي وحده - عن الضلوع في انتهاكات قائمة.

ج/ شنّ حملات مضادة تنصدّي للجهود المناوئة بإظهار تهافت منطقتها وتجاوزها القيمي، بما في ذلك من مساس بحرية التعبير وحق إبداء الموقف والتصرّف بوازع الضمير.

4/ تطوير الاستراتيجيات والأساليب والطرائق الفعالة:

بالتركيز على مفاصل ضاغطة وحيوية، من قبيل:

أ/ الضغط على شركة معينة تعمل في قطاع محدد ذي أثر سعيًا لاستثارة تأثير الدومينو؛ أي أن يقود النجاح في حالة إلى الضغط على ما سواها وأن تكون عبرة لغيرها.

ب/ إبراز تواطؤ مؤسسات معينة في دعم الاحتلال لتكون هدفًا للضغط الجماهيري عليها، من قبيل المؤسسات الخارجية التابعة لما يسمى "الكيرن كايميت" (الصندوق القومي)، والجمعيات والمنصات التي تجمع التبرعات لجيش الاحتلال ولعناصره في العالم وعبر الشبكة، وتورط مصارف الاحتلال (البنوك) في تمويل الاستيطان والاستثمار فيه والضلوع في نشاطاته المالية والتجارية، على سبيل المثال لا الحصر.

5/ توزيع الأدوار في التفاعل:

مما يحقق مزيداً من الفعالية والاستدامة لجهود المقاطعة ونزع الاستثمارات وفرض العقوبات أن تتطور بنويًا إلى حالة تفاعلية متعددة الأدوار تقوم على الاعتماد المتبادل، أي بصفة "منظومة تفاعل" متعددة الأطراف والأدوار والاختصاصات؛ بدلاً من أسلوب الأداة الواحدة أو النمط الواحد في الأداء. على هذا التطوير أن يستوعب التعامل مع واقع معقد نسبياً وأهداف متعددة وتواطؤات متشابكة، ومن شأنه أن يراعي تنوع بيئات العمل والتحرك وتباين خصوصياتها أيضاً.

يُتيح هذا التطوير البنوي في الحالة تركيزاً على طبيعة الأدوار والتخصصات الأمثل المتوقعة من كل بيئة ووسط واختصاص، بما يزيد من الفعالية. من شأن هذا، تحديداً، أن يطور خرائط تحرك متعددة الأدوار ونماذج تفاعل تقوم على الاعتماد المتبادل، دون أن تتطلب الحالة التفاعلية نمطاً مؤسسياً بنويًا؛ وإنما أن تختمر خبرات تفاعلية متبادلة وأن تطور الأطراف خبراتها وتجاربها ومحاولاتها في الفعل والتأثير المتضافر.

إن اشتغال "منظومة التفاعل" في الواقع يفترض إجابة على أسئلة من قبيل: ما الذي يُتوقع أن يُسديه طلبة الجامعات في فلسطين تحديداً من جهود نوعية في هذا الشأن؟ ما هي المسؤوليات المنتظرة من الباحثين القانونيين في الفضاء العالمي؟ كيف يمكن لناشطي المؤسسات المدافعة عن حقوق الإنسان على المستوى الدولي من الانخراط في جهود

المقاطعة ونزع الاستثمارات وفرض العقوبات؟ ما هي الأدوار المنتظرة من النقابات العمالية في بلدان محددة؟ كيف يمكن لمحدثي المقاطع المرئية أن ينهضوا بأدوار فاعلة في بيئاتهم ولغاتهم عبر الشبكة؟ إنَّ أسئلة كهذه، على سبيل المثال، تتعامل مع "جمهور" متفاعل بمنطق الأوساط والفئات والشرائح التي بوسعها النهوض بأدوار محددة بمنطق متعدد الاختصاصات ومتكامل الأدوار ومتضافر التأثيرات.

بصفة أعمّ؛ ينبغي توزيع الأدوار بما يراعي خصوصية كل بيئة ويستثمر في مخزوناتنا، ومن ذلك تحديد الأدوار الأمثل المتوقعة من جهود دعم المقاطعة ونزع الاستثمارات وفرض العقوبات التي تعمل داخل فلسطين، فهي يُفترَض أن تحوز أساساً امتياز الاقتراح والمبادرة والتوثيق وتوفير المعلومات الميدانية ولفت أنظار العالم، وربما كشف محاولات "غسيل منتجات الاحتلال والاستيطان" بوسائل الثقافية تتيح لها الولوج إلى الأسواق الإقليمية والعالمية تحت عناوين مضللة تطمس المنشأ.